

الحمد لله

تسلمت هذا القرار
بإبلاغ الطرف
عبد الممنون
2021/10/20

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: ع464دد

تاريخ القرار: 4 أوت 2021

قرار

أصدرت الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار التالي بين:

المدعية: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج
المركز العمراني الشمالي تونس 1003.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني مقرها الاجتماعي بحدائق
البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 27 نوفمبر
2020 والمرسمة بدفتر القضايا بكتابة الهيئة تحت ع464دد والتي تطلبت فيها من إقدام
شركة "أوريدو تونس" على ترويج جملة من العروض التجارية بخلاف الصيغ القانونية والتراتب
المنظمة لتسويق العروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3 من الأمر ع3026دد لسنة
2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات
العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي
2014 والأمر ع912د المؤرخ في 17 أوت 2017 نظرا لتمسكها بتعمد خصيمتها إسناد تحفييزات
مجانية شملت جملة من العروض تم الترويج لها عبر موقع الواب الخاص بها وتحديدًا بمغازاتها
الرقمية والتي تتولى توفيرها في شكل شرائح مسبقة الدفع تحت تسميات مختلفة

CA Mobile -

Basic Gold -

- Silver Data

مقابل مبالغ مالية حددت بـ 3 دنانير و 25 دينار و 53 دينار.

- وتمثل التحفييزات وفق دعواها في إسناد مشترك شريحتي BASIC و DATA ديناران و 220 ميغا أوكتي من الأنترنت المجانية FLEXI 220 إضافة إلى الإيصال المجاني مقابل 3 دنانير فحسب كما تضمنت شريحة CA Mobile وفق دعواها تحفييزات متراكمة تتمثل في 2 دينار رصيد شحن و 4 دنانيرات حوافز و 220 ميغا أوكتي من الأنترنت FLEXI فضلا عن التوصيل المجاني مقابل 3 دنانير مستدلة بمحضر معاينة محرر بتاريخ 10 نوفمبر 2020 معتبرة أن هذه العروض تنطوي على مخالفة لقرارات الهيئة التعديلية فيما يخص تعريفه بيع الأنترنت المحمولة نظرا لإسنادها بطريقة مجانية بما يحط وفق دعواها من معدل دخل قيمة الجيكا أوكتي فضلا عن إسناد تحفييزات إضافية مما يشكل على حد قولها إخلالا مضاعفا للنصوص الترتيبية المنظمة لمادة الاتصالات وخطا من قيمة معدل دخل الدقيقة من المكالمات مشددة على الأثار السلبية المترتبة عن الإخلالات المرتكبة من قبل خصيمتها وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص تعمد ترويج شرائح مسبقة الدفع متضمنة لتحفييزات مجانية من الشحن وحوافز خدمة الأنترنت إضافة إلى التوصيل المجاني بما يشكل مخالفة صريحة للأطر الترتيبية التي فرضتها الهيئة وإصرارها على منح امتيازات لجلب الحرفاء بطرق غير مشروعة بما يشكل منافسة غير نزيهة كتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات الذي يمنح الهيئة صلاحية اتخاذ الإجراءات الرادعة وفرض خطية رادعة مع الإذن بالنفاذ العاجل نظرا لتكرار مثل هذه الممارسات.

وبعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقحة والمتممة بالقانون عدد لسنة 2002 المؤرخ في 07 ماي 2002 وبالقانون عدد لسنة 2008 المؤرخ في 08 جانفي 2008 وبالقانون عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013 وخاصة الفصول 63 و 65 جديد و 67 جديد و 68 جديد و 74 جديد منه .

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتّم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد1188 عدد بتاريخ 27 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نظير من عريضة الدعوى إلى وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد1191 عدد بتاريخ 27 نوفمبر 2020 الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات والتي وجه بمقتضاها نسخة من عريضة الدعوى إلى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على المقرر عد166 عدد الصادر عن رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 03 ديسمبر 2020 والذي عين بمقتضاه السيد حازم محجوبي مقررا للزراع.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف المدعية والوارد على الهيئة تحت عدد 815 بتاريخ 02 أوت 2021 والمتضمن طلب طرح القضية.

وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وما يقيد استدعاء طرفي النزاع لجلسة يوم 04 أوت 2021 وفيها حضرت الأستاذة نجاة الجلاصي نبابة عن زميلها الأستاذ سليم مالوش في حق المدعية شركة "أورنج تونس" وتمسكت بمطلب الطرح وحضر السيد محمد البجاوي ممثل المدعى عليها شركة "أوريدو تونس" وقدم توكيلا صادرا عن ممثلها القانوني وفوض النظر.

إثر ذلك وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث ورد على الهيئة بتاريخ 02 أوت 2021 مطالبا من طرف شركة "اورنج تونس" تضمن طلب طرح القضية.

وحيث أن المبادئ العامة للإجراءات تقر أن التخلي عن الدعوى يجب أن يتوفر فيه عنصران أساسيان وهما الوضوح والصرحة وأنه لا يمكن استنتاجه.

وحيث بالتمعن في طلب الممثل القانوني لشركة "اورنج تونس" يتبين أنه واضح وصرح فيما يتعلق بطلب طرح القضية.

وحيث نصت الفقرة الثانية من الفصل 67 جديد من مجلة الاتصالات على أنه "يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات أن تتعهد تلقائيا بالنظر في الممارسات المخلة بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات وذلك بناء على تقرير يعده المقرر العام.

وحيث أن قبول مطلب الطرح لا يمنع الهيئة من التعمد تلقائيا بالنظر في الممارسات موضوع الدعوى بغية التأكد من عدم إخلالها بالأحكام التشريعية والترتيبية في ميدان الاتصالات.

لذا ولهذه الأسباب

قررت الهيئة الحكم بطرح القضية مع احتفاظ الهيئة بحقها في التتبع.

وصدر هذا القرار عن الهيئة الوطنية للاتصالات المترتبة من السادة:

الأسعد الحمزاوي: رئيس

الحبيب عبد السلام: العضو القار

مجدي حسن: عضو

كمال الرزقي: عضو

كمال السعداوي: عضو

محمد الطاهر الميساوي: عضو

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

الأسعد الحمزاوي

